الفصل الثامن

الإعلام ودمقرطة

جماعات الإسلام السياسي

نمـت ظاهـرة الإسلام السياسي، ثم تطورت بحيث باتت تشكل اليوم واقعاً سياسـياً لـم يعد في الإمكان تجاهله، ولم يقتصر انتشار الظاهرة على المنطقة العـربية وحـدها، وإنما امتدت على اتساع قارات العالم بأسره، ولم تفرق بين مجـتمعات إسـلامية أو غير إسلامية، أو بين مجتمعات نامية أو متقدمة، وقد اتخذت الظاهرة مواقف متنوعة من الديموقراطية، حيث فضلت بعض جماعات الإسـلام الـسياسي الخيار الديموقراطي، كما حدث في تركيا حيث تمكن تيار الإسـلامي الـسياسي من الحصول على تأييد محلي واعتراف دولي مكنه من المشاركة في السلطة بل والانفراد الكامل بها وذلك في الدولة التي أنهت الخلافة الإسـلامية العثمانـية وجعلت هدفها الأول الفصل بين الدين والدولة وتكريس العلمانية.

واتخـذت ظاهرة الإسلام السياسي في أحيان أخرى أشكالاً معارضة للتطور الديموقراطـي، كمـا حـدث في مصر، حيث اختارت بعض جماعات الإسلام الـسياسي المتـشددة مثل الجهاد والجماعة الإسلامية العنف سبيلاً للوصول إلى الـسلطة، ووجـدت نماذج شبيهة بذلك في العديد من المجتمعات العربية سواء انـتمت جماعـات الإسلام السياسي المتشددة في هذه المجتمعات إلى تنظيمات أممية أو انتمت إلى تنظيمات ذات طابع قطري.

إن معارضة التطور الديموقراطي لم يكن في العالم العربي مقصوراً على جماعات الإسلام السياسي المتشددة، حيث تعد جماعة الإخوان المسلمين المصرية المنشأ، واحدة من أبرز جماعات الإسلام السياسي في مصر، ولها امتدادات مؤثرة في العديد من المجتمعات العربية والإسلامية.

ورغم أن هذه الجماعة أعلنت بوضوح إدانتها لأسلوب العنف والإرهاب كوسيلة للوصول إلى الحكم، إلا أنها لم تستطع حتى الآن أن تحسم خيارها الديموقراطي، محكومة بذلك بتراث طويل من التحفظات على الخيار الديموقراطي منذ قيامها في عام ١٩٢٨م، حيث أحجمت عن المشاركة في كافة الانتخابات التي جرت في مصر في ظل التعددية السياسية والحزبية التي سمح بها النظام شبه الليبرالي الذي وجد في الفترة من عام ١٩٢٤ وحتى قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢م.

ورغم تنوع وتعدد جماعات الإسلام السياسي إلا أنه في الإمكان تقسيمها إلى تيارين رئيسيين:

الأول: تيار معتدل ويمثله الآن جماعة الإخوان المسلمين في مصر وفي امتداداتها الفكرية أو التنظيمية العربية والعالمية، **والثاني**: تيار متطرف يمثله تنظيم القاعدة وكافة جماعات الإسلام السياسي التي ما تزال تؤمن بالعنف كوسيلة للتغيير والوصول إلى السلطة.

لذلك فإن البحث في العلاقة بين الإعلام والديموقراطية وجماعات الإسلام السياسي لابد وأن تقوم على تفسير إعلامي لنمو ظاهرة الإسلام السياسي وتطورها وبخاصة في مصر والمنطقة العربية".

وسوف نعالج إشكالية العلاقة بين الإعلام والديموقراطية وجماعات الإسلام السياسي من خلال التطبيق على النموذج المصري بالأساس، دونما إهمال للنماذج الأخرى، وهو اختيار له أسبابه الموضوعية، ذلك أن جماعات الإسلام

السياسي بتياريها المتشدد والمعتدل، ظهراً في مصر أولاً ثم انتقلا بعد ذلك إلى بعض المجتمعات العربية والإسلامية وغيرها، كذلك فإن العملية السياسية في مصر قطعت شوطاً غير قصير في الممارسة الديموقراطية، رغم ما يعتري هذه الممارسة من عقبات وقيود، بحيث تتقدم خطوتين إلى الأمام ثم تتراجع بعدها خطوة إلى الخلف، ومع ذلك فإن مصر تقف في مقدمة الدول العربية المؤهلة لاستكمال مرحلة الانتقال- التي طالت كثيراً- من الشمولية إلى الديموقراطية.

ويضاف إلى ما سبق أن النظام الإعلامي المصري قد سار خطوات مهمة في طريق التحول من نظام إعلامي سلطوي إلى نظام إعلامي ديموقراطي، ورغم أن النظام الإعلامي المصري مازال يعاني من بعض سمات النظام الإعلامي السلطوي إلا أنه ينبغي الاعتراف بأن السمات الديموقراطية فيه أصبحت أكثر من السمات السلطوية، وبالتالي فهذا النظام الإعلامي صالح لأن يتحول في سنوات قليلة إلى نظام إعلامي ديموقراطي بعد أن يتخلص من السمات السلطوية التي مازالت تعوق تطوره، وهو ما يعني في التطبيق العملي أن النظام الإعلامي المصري قادر في حالته الراهنة وفي تطوره المستقبلي على النجاح في القيام بدوره المزدوج، وهو تشجيع النظام السياسي المصري على تطوير الممارسة السياسية في الاتجاه الديموقراطي من ناحية، وهو قادر من ناحية أخرى على دفع جماعات الإسلام السياسي المعتدلة إلى الانخراط في العملية السياسية وتبني الخيار الديموقراطي.

[١]

التفسير الإعلامي لظاهرة الإسلام السياسي

تصدى الكثيرون لتفسير ظاهرة تنامي تيار الإسلام السياسي في مصر بجناحيه المعتدل والمتشدد، وقد فسر البعض الظاهرة من منظور اقتصادي فأرجعوها إلى الأزمة الاقتصادية وما تولد عنها من تفشي البطالة بين الشباب وسوء توزيع الدخل القومي وغياب التكافل والعدالة الاجتماعية بين طبقات المجتمع، وهناك من فسروا الظاهرة من منظور اجتماعي حيث أرجعوها إلى الخلخلة التي أصابت البناء الاجتماعي نتيجة تبدل النظام الاجتماعي ثلاث مرات في أقل من ثلاثين عاماً ما بين الخمسينات والسبعينات من نظام رأسمالي إلى نظام اشتراكي سرعان ما انقلب مرة أخرى إلى نظام رأسمالي، وفي الحالات الثلاث لم يكن المجتمع مهيأ للانقلاب من النقيض إلى النقيض مما أخل بمنظومة القيم في المجتمع، ويوجد فريق آخر يفسر الظاهرة من منظور سيكولوجي حيث أدى الانفتاح المفاجئ في منتصف السبعينات إلى ظهور فئات متزايدة وجدت نفسها تقف في صفوف المتفرجين بينما غيرهم- وقد يكونون من الفئات الأقل ثقافة أو مكانة- ينطلقون بسرعة خاطفة إلى قمة السلم الاجتماعي، مما أوجد لديهم شعوراً عميقاً بالإحباط، والإحباط يدفع صاحبه إلى أحد طريقين: الانسحاب من المجتمع أو العدوان عليه، وبقدر عمق الإحباط يكون عنف العدوان الذي غالباً ما يتحول إلى إرهاب.

وهـناك التفـسير الأمنـي للظاهرة والذي غالباً ما يرجعها إلى وجود قوى خارجية ذات مصلحة في هز الاستقرار الداخلي للبلاد، فتدفع ببعض العملاء من الخـارج أو تجـند بعضهم في الداخل للقيام ببعض العمليات المحدودة التي يتم تـضخيمها إعلامياً فتأخذ الظاهرة حجماً أكبر من حجمها الحقيقي! وهناك أخيراً التفسير السياسي للظاهرة، والذي يرجعها إلى ضيق الهامش الديموقراطي الذي لا يتسع لتيار الإسلام السياسي ويحرمه حق التعبير عن نفسه من خلال أحزاب شرعية، مما دفع ببعض عناصر هذا التيار إلى العمل السري تحت الأرض.

وعلى الرغم من أن هذه التفسيرات وغيرها قدمت إسهامات مهمة في محاولة فهـم الظاهـرة، إلا أننا نرى أن هناك تفسيراً آخر يستطيع أن يقدم فهماً أعمق للظاهرة، وهو التفسير الإعلامي.

ويقـوم التفسير الإعلامي لنمو ظاهرة تيار الإسلام السياسي على حقيقة أن الفرد في أي مجتمع لا يستطيع أن يعتنق عقيدة أو يتبنى فكراً أو يتخذ قراراً في أي شـأن مـن شئون حياته إلا على ضوء المعلومات التي تتوفر لديه عن هذه العقـيدة أو تلـك الفكـرة أو ذلـك القرار، ولا يوجد أمام الفرد للحصول على المعلومات سوى وسائل الاتصال والإعلام[١]، ولا شيء آخر يستطيع القيام بهذه المهمـة، فالفرد كعضو في جماعة يستقبل الأفكار والآراء والمعلومات وينقلها إلى غيره عبر نوعين من وسائل الاتصال والإعلام، الأول: الاتصال المباشر، والذي يأخذ أحياناً شكل الاتصال الشخصي، كما في اللقاءات الثنائية، ويأخذ في أحيان أخرى شكل الاتصال الجمعي، كما في المساجد والمدارس والجامعات أو فـي المسرح والندوات والمؤتمرات وغيرها، أما النوع الثاني: فيتم عن طريق وسـائل الاتـصال والإعلام الجماهيري كالنشرات والكتب والصحف والراديو والتليفزيون والفضائيات والسينما والفيديو والإنترنت وغيرها[٢].

معنـى ذلك أن من يعتنق عقيدة أو فكرة دينية، معتدلة أو متشددة ومن يتخذ

سلوكاً دينياً معتدلاً أو متطرفاً أو إرهابياً، إنما يفعل ذلك نتيجة ما حصل عليه من أفكار وآراء ومعلومات عبر وسائل الاتصال والإعلام بنوعيها المباشر والجماهيري، ولا توجد أمامه مصادر أخرى سواهما. ومن المهم أن نفرق وبوضوح بين مفهومي التطرف والإرهاب، حتى يمكن أن نتعرف على علاقة كل منهما بالإعلام، فالتطرف غالباً ما يكون في دائرة الفكر وقد ينعكس هذا الفكر على السلوك في أشكال متنوعة، قد يتجسد بعضها في ارتداء زي معين أو الامتناع عن فعل معين وغير ذلك من ألوان السلوك السلمية، أما عندما يترجم الفكر المتطرف إلى أنماط عنيفة من السلوك كالاعتداء على حريات الآخرين أو ممتلكاتهم أو أرواحهم، عندئذ يتحول التطرف إلى إرهاب.

الإرهاب إذن نوع من السلوك المتطرف، ولأن التطرف عملية فكرية في الأساس، لذا لابد أن يعتمد الإرهاب على فكر يبرره ويعطيه المشروعية لدى من يمارسه، لذلك غالباً ما يقوم الإرهاب على عقيدة أو أيديولوجية متطرفة، ولعل هذا ما يفرق بينه وبين الجريمة العادية، فالإرهاب بمفهوم من يمارسه وسيلة أو أداة لتحقيق أهداف أيديولوجية سامية تعلو على المصالح الشخصية، في حين أن الجريمة العادية، مجرد وسيلة أو أداة لتحقيق مصلحة شخصية.

نصل إلى السؤال المهم، كيف استطاع تيار الإسلام السياسي بجناحيه المعتدل والمتطرف أن يشق طريقه إلى المجتمع المصري؟ وكيف تمكنت أفكار هذا التيار من النمو والانتشار بين قطاعات متنوعة من المواطنين وفي أماكن مختلفة بطول البلاد وعرضها؟، وبصرف النظر عن الاختلاف في تقدير مدى هذا الانتشار فإن حصول التيار المعتدل الممثل في جماعة الإخوان المسلمين على ٨٨ مقعداً في الانتخابات الأخيرة لمجلس الشعب، يمكن اعتباره مؤشراً قوياً على هذا الانتشار، لقد حدث بذلك بالرغم من الدولة في مصر تسيطر بشكل يكاد يكون كاملاً على كافة وسائل الاتصال والإعلام، في حين أن جماعات الإسلام السياسي محرومة تماماً من معظم هذه الوسائل الإعلامية؟

فالدولـــة تسيطر بشكل كامل عن طريق الملكية والإدارة الحكومية المباشرة علـــى كـــل الخدمات الإذاعية والتليفزيونية، وهو ما يعني أنها تتحكم في توجيه المـــواد الإعلامـــية التي تبث عبر هذه الخدمات، وبعدما عرف البث الفضائي التليفزيوني، ظلت الدولة أيضاً ممثلة في اتحاد الإذاعة والتليفزيون تسيطر على غالبـــية القنوات الفضائية المصرية العامة، والمتخصصة، ورغم السماح للقطاع الخاص المصري ببث عدد غير قليل من القنوات الفضائية إلا أن ارتباط مصالح هـــذا القطـــاع بالحكـــومة تسمح بوجود قدر من التنسيق لا يتيح الخروج على السياسة العامة للدولة وبخاصة تجاه ظاهرة الإسلام السياسي.

وتـــوجه الدولة، وإن كان بشكل غير مباشر كافة الصحف القومية، فالحكومة هـــي صاحبة الأغلبية في مجلس الشورى وهو المجلس الذي يملك هذه الصحف ويقـــوم بتعيين رؤساء تحريرها وفق قانون سلطة الصحافة لعام ١٩٨٠ واستمر ذلـــك الوضـــع وفق قانون تنظيم الصحافة لعام ١٩٩٦ وهو مستمر حتى الآن، كـــذلك يعطـــي قانون تنظيم الصحافة للأحزاب الشرعية حق إصدار الصحف، والـــصحف الحـــزبية سواء التي يصدرها الحزب الحاكم أو أحزاب المعارضة الـــشرعية، تعتبـــر جـــزءاً مـــن النظام السياسي القائم، وبرغم مساحة الحرية الممـــنوحة للصحف الحزبية، فلا يوجد فيها ما يمكن اعتباره مشجعاً أو مروجاً لتـــيار الإســـلامي السياسي المتطرف أو المعتدل، فضلاً عن أنها تعلن جميعها إدانـــتها لجماعات التطرف والإرهاب، بل أن جريدة (الشعب) لسان حال حزب العمـــل قـــبل إغلاقهـــا أدانـــت ظاهرة التطرف والإرهاب رغم تأييدها للتيار الأصولي.

أمـــا الصحف الخاصة فلم يكن لها وجود يذكر خلال السبعينات والثمانينات وحتـــى منتـــصف التـــسعينات، ثـــم أصـــبح وجودها مؤثراً بعد توالي ظهور الإصـــدارات الخاصة بعد صدور قانون تنظيم الصحافة لعام ١٩٩٦م، وقد تبنى

أغلبها سياسات معارضة للحكم، ورغم ذلك لم يسمح لتيار الإسلام السياسي بإصدار صحف تعبر عنه صراحة، وإن وجدت مؤخراً بعض الصحف الخاصة التي أبدت تفهماً أو تأييداً لحق تيار الإسلام السياسي المعتدل في العمل السياسي المشروع، ورغم ذلك فلم تظهر حتى هذه اللحظة صحيفة خاصة أو حزبية تتبنى أفكار تيار الإسلام السياسي صراحة أو تتحول إلى لسان حال له رغم ادعاء البعض بغير ذلك!

ولا يتبقى من الصحف سوى تلك التي تصدر عن بعض المؤسسات الحكومية أو الجمعيات الأهلية والأخيرة بنص القانون ممنوعة من التعرض للأمور السياسية.

فإذا انتقلنا إلى وسائل الاتصال والإعلام المباشر بنوعية الشخصي والجمعي، فالحكومة تتحكم في أخطر وأهم وسائله تأثيراً على المواطن فالمساجد الحكومي منها والأهلي تخضع لإشرافها ممثلة بوزارة الأوقاف، والمدارس والجامعات معظمها حكومي، أما القليل منها التابع للقطاع الأهلي والخاص فإنه يخضع لإشراف وزارتي التعليم والتعليم العالي، وتملك الدولة أيضاً أهم مؤسسات الاتصال والإعلام المباشر وهي هيئة الاستعلامات ومراكزها المنتشرة في كل المحافظات، كذلك فإن غالبية الهيئات والمؤسسات العاملة في مجال الاتصال والإعلام المباشر، تابعة للحكومة بشكل مباشر أو تخضع للإشراف الحكومي غير المباشر، مثل المؤسسات العاملة في مجالات تنظيم الأسرة والإرشاد الزراعي والصحي والري وما شابه من نشاطات تتصل بالمواطنين، أما العمل الحزبي وهو لون من ألوان الاتصال والإعلام السياسي المباشر فمقصور على الحزب الحاكم وأحزاب المعارضة الشرعية، وأما التنظيمات الحزبية غير المعترف بها مثل جماعات الإسلام السياسي المتطرفة أو المعتدلة، فإن نشاطها غالباً ما يكون سرياً، وتجرمه العديد من النصوص القانونية، كذلك يتعرض

المنـــتمون لهذه التنظيمات لملاحقات نشطة ومستمرة من أجهزة الأمن المدعمة بالسلطات الواسعة لقانون الطوارئ.

وعلـــى ضـــوء الحقائق السابقة يصبح من حقنا أن نطرح بعض التساؤلات المشروعة، ولعل في مقدمتها: كيف نمى هذا التيار في مصر؟ وكيف تطور بعد الـــضربات القاصـــمة التي وجهها النظام الناصري لجماعة الإخوان المسلمين وخاصـــة في عام ١٩٥٤ و ١٩٦٦م، وفي ظل السيطرة شبه الكاملة من جانب الـــنظام علـــى مصادر الفكر والمعلومات في المجتمع، وكيف نجحت جماعات الإسلام السياسي المتطرفة أو المعتدلة في تحقيق هذا القدر من النفوذ والانتشار مهمـــا اختلفـــنا في تحديد حجم هذا النفوذ أو في مدى ذلك الانتشار في مواجهة الترســـانة الإعلامـــية الحكومية وشبه الحكومية، وهم محرومون تماماً من أية وســـيلة إعلامية جماهيرية فضلاً عن محدودية ما بين أيديهم من وسائل الإعلام المباشر.!

يمكنـــنا أن نلخص كل التساؤلات المتعلقة بالموضوع في تساؤلين رئيسيين، يـــدور أولهمـــا حـــول مـــا إذا كانت وسائل الاتصال والإعلام الحكومية وشبه الحكومـــية هي التي وضعت بذرة الأفكار التي يقوم عليها الإسلام السياسي في الأراضـــي المـــصرية، وهي التي سقتها ورعتها حتى نمت ثم استوت بالشكل المتطرف الذي ظهرت به في الثمانينات أو بالشكل المعتدل الذي تظهر به الآن؟

أمـــا التساؤل الثاني فيدور حول ما إذا كانت بذرة أفكار الإسلام السياسي في مـــصر قد وضعت عن غير طريق أجهزة الإعلام الرسمية، ولكن هذه الأجهزة اســـتخدمت هذه الأفكار وأصحابها عن قصد وتعمد لتحقيق مصالح مؤقتة للنظام الحاكم في تعامله مع بعض معارضيه، ثم عندما تكشفت مخاطر هذا الفكر سواء بجانـــبه المتطرف أو المعتدل تقاعست وسائل الإعلام الرسمية عن التصدي له، تـــارة بالـــتجاهل الكامـــل لوجوده ولأصحابه، وتارة أخرى بالتهوين من شأنه والتقليل من خطورته.

لقد بات من المؤكد أن الأفكار الدينية المتطرفة قد نبتت في مصر بين عدد محدود من المعتقلين من جماعة الإخوان المسلمين في السجون والمعتقلات في فترة الستينات[٣]، وأن هذه الأفكار ظلت محصورة داخل جدران السجون والمعتقلات حتى أفرج الرئيس السادات عن الإخوان المسلمين في بداية السبعينات، وكان من بينهم الفئة المتطرفة[٤]، وهناك العديد من الأدلة التي تؤكد أن من أهم العوامل التي مكنت جماعات الإسلام السياسي من نشر أفكارها بين قطاعات مؤثرة في المجتمع، تشجيع الرئيس السادات لما سمي وقتها بالتيار الإسلامي السياسي في الجامعات وأوساط الشباب، وذلك لمواجهة التيارات الناصرية واليسارية المعارضة لتوجهاته في ذلك الوقت[٥]. ثم قدمت ثورة الخميني في إيران وما رافقها من زخم إعلامي دفعة قوية لهذه الجماعات فاستغلت الهامش الديموقراطي المحدود الذي سمح به السادات لاختراق العديد من المواقع المؤثرة في وسائل الإعلام، بالإضافة إلى الاتحادات الطلابية في الجامعات، وفي أوساط الشباب في بعض النقابات المهنية والعمالية، متسترة وراء شعار براق هو "الإسلام هو الحل".

ويلاحظ أن الرئيس السادات لم يكتف بالإفراج عن المعتقلين من الإسلاميين، وإنما سمح لهم بقدر كبير من حرية الحركة، وبالذات في مجال الإعلام، فوافق على إعادة إصدار جريدة "الدعوة" لسان حال جماعة الإخوان المسلمين، وأعاد بعض الإخوان إلى أعمالهم السابقة في الصحف وأجهزة الإعلام واحتل بعضهم مواقع مؤثرة في هذه الأجهزة، ولعل من مظاهر ذلك وصول اثنين من القادة السابقين للجماعة إلى منصب الوزارة وهما الدكتور عبد العزيز كامل الذي تولى وزارة الأوقاف ثم أصبح نائباً لرئيس الوزراء، وهي الوزارة التي تشرف بشكل مباشر أو غير مباشر على جميع المساجد في مصر، وهي أهم وسيلة للاتصال والإعلام المباشر على الإطلاق في كل الدول الإسلامية وفي مصر بصفة خاصة، والدكتور أحمد كمال أبو المجد الذي نولى وزارة الإعلام، وهي الوزارة

المسئولة بشكل مباشر عن كل الشبكات الإذاعية والخدمات التليفزيونية بالإضافة إلى مصلحة الاستعلامات فضلاً عن تأثيرها المعنوي على الصحف والصحافيين.

ومن المهم الانتباه إلى أن السادات لم يشجع التيار الديني المتشدد، وإنما شجع التيار الديني بشكل عام، وكان يعتقد أن في إمكانه دائماً السيطرة على حركته خاصة أن الكثيرين من رموزه قبلوا بالتعامل مع السلطة والتعاون معها، بل وصار بعضهم جزءاً منها. ففي ذلك الوقت لم يكن قد برز على السطح التمايز الواضح بين تيار متطرف وآخر معتدل داخل الحركة الإسلامية، إذ ظل هذا التمايز محصوراً في نطاق ضيق وكان هناك حرص شديد من جانب الإخوان وبقية التيار المعتدل على عدم إخراج الخلاف مع المتشددين إلى العلن خوفاً من انقسام الحركة الإسلامية وتشتت جهودها مع بداية نشاطها في السبعينات، وإن لم يكن لدى المتشددين هذا الحرص نفسه!

ولقد أشاع السادات مناخاً عاماً دينياً تمثل في تبنيه شعار دولة العلم والإيمان، وسيطرة الخطاب الديني على أجهزة الإعلام الرسمية، وتبني لغة عدائية لأفكار التقدم والتنوير بالإضافة إلى زيادة مساحة البرامج الدينية في الراديو والتليفزيون وتخصيص صفحات للشئون الدينية في الصحف والمجلات القومية والمغالاة في الاحتفال بالمناسبات الدينية وتحويلها إلى مناسبات قومية، وقد شكل ذلك كله ما يمكن أن نطلق عليه "البنية الأساسية" التي استغلها الجناح المتشدد في بناء هيكله التنظيمي واختيار عناصره وكوادره، كما أنها مهدت الطريق لانتشار أفكار جماعات الإسلام السياسي بسهولة ويسر.

إن رصد تطور مساحة البرامج الدينية في المحطات الإذاعية المحلية[٦] في مصر في حقبتي السبعينات والثمانينات، يمكن أن توضح خطورة ما أشرنا إليه من قيام الحكومة بإقامة البنية الأساسية، التي استغلتها جماعات الإسلام السياسي

في نشر أفكارهم وفي بناء هيكلهم التنظيمي. فقد كانت نسبة البرامج الدينية في الإذاعة المصرية ٢٥، ١٥ في المائة إلى إجمالي الإرسال الإذاعي في عام ١٩٦٩ / ١٩٧٠م، وأخذت هذه النسبة في التزايد عام بعد عام في ظل حكم الرئيس السادات لتصل إلى ١٢، ٢٠ في المائة في ١٩٨٠ / ١٩٨١ أي أن البرامج الدينية في الإذاعة المصرية بلغت أكثر من خمس ساعات الإرسال قبل مصرع السادات بقليل!! ويجب ألا ننسى أنه إلى جانب هذه البرامج الدينية كانت الإذاعة تقدم أيضاً مواد دينية أخرى في أشكال إذاعية متنوعة كالتمثيليات والمسلسلات والأغاني والندوات والبرامج الحوارية والبرامج الثقافية والبرامج الإخبارية والسياسية، وهذه من الصعب حصر عددها أو نسبة المادة الدينية فيها، وهو ما يعني أن نسبة الخُمس ليست سوى الحد الأدنى وأن النسبة الحقيقية في الإذاعة كانت أكبر من ذلك بكثير! وهذه النسبة أيضاً لا تدخل فيها ما تقدمه الإذاعات المصرية من برامج ومواد دينية خارجية، ويقصد بها شعائر صلاة الجمعة التي تنقل في بعض المناسبات من مدن عربية أخرى، فهذه الشعائر لم تكن تزيد عدد ساعات إرسالها في عام ١٩٧٠ / ١٩٧١ على ٣٤٢ ساعة و ٦ دقائق فإذا بها في عام ١٩٧٩ ، ١٩٨٠ تقفز إلى ٢٠٣١ ساعة و ١٢ دقيقة.

ومن المهم الاعتراف بصعوبة تحليل مضمون المادة الدينية المقدمة في هذه البرامج، لتحديد موقفها من قضايا التطرف، ليس لضخامة حجم هذه المادة فقط وإنما لأن أغلبها غير مسجل، وما سجل منها تم مسحه، ولكن الدلالة التي تعنينا هنا، أن زيادة مساحة هذه البرامج على ساعات الإرسال الإذاعي ساعدت على إشاعة مناخ ديني في البلاد.

وتقدم لنا إذاعة القرآن الكريم التي تقدم من راديو القاهرة نموذجاً آخر، فقد بدأ إرسال هذه المحطة في ٢٩ مارس ١٩٦٤ بثماني ساعات يومية متصلة، ومن دون مذيع، ولكن سرعان ما بدأت ساعات إرسالها تزيد بعد ١٩٧٠ لتصل إلى ١٧ ساعة و ١٦ دقيقة يومياً في عام ١٩٨١ / ١٩٨٢.

وحتى الإذاعات المصرية الموجهة إلى الخارج زادت ساعات إرسال البرامج الدينية عبرها من ٧,٠٥ في المائة في ١٩٧٠ إلى ١٣,٤٤ في المائة في ١٩٨٠ / ١٩٨١م.

إذا انتقلنا إلى التليفزيون يلاحظ أن نسبة البرامج الدينية فيه لم تزد في ١٩٦٣ على ٢,٣ في المائة من مجموع ساعات البث التليفزيوني، ولكن هذه النسبة ارتفعت إلى أربعة أضعافها في ١٩٧٣ لتصل إلى ٨,٩٧ ثم ارتفعت إلى ٩,٥٤ في المائة في ١٩٨٠، وهذه النسب لا تكفي وحدها لإظهار مدى الزيادة في البرامج الدينية بالتليفزيون. ذلك أن هذه النسب محكومة بزيادة ساعات البث التليفزيوني، ويتضح ذلك عندما نعرف أن عدد ساعات البث التليفزيوني للبرامج الدينية بلغ في عام ١٩٧٣ حوالي ٥٢٧ ساعة ٤٩ دقيقة، ارتفع في ١٩٨٠ / ١٩٨١ إلى ٧٥٢ ساعة و ١٩ دقيقة.

وقد استمر هذا المعدل في الزيادة خلال السنوات التالية بعد مصرع السادات. بدليل أن إحصاءات اتحاد الإذاعة والتليفزيون لعام ١٩٩٢/١٩٩١، وهو العام الذي شهد بداية تحول التطرف إلى إرهاب، بلغ إجمالي ما تذيعه قنوات التليفزيون المصري من البرامج الدينية ١٤٠٨ ساعات و ١١ دقيقة، أي بما يعادل ثلاث ساعات وواحداً وخمسين دقيقة في اليوم(٧).

وبالنسبة لمحتوى ومضامين هذه البرامج التليفزيونية، لا يوجد بين أيدينا ما نستدل به على هويتها، خاصة أن الغالبية العظمى من هذه البرامج لا يحتفظ بالشرائط المسجلة عليها باستثناء بعض أحاديث الشيخ محمد متولي الشعراوي، والأخيرة فقد الكثير منها أيضاً..!

ومن المهم أن نشير إلى وجود إدارة كاملة للبحوث في اتحاد الإذاعة والتليفزيون، وأن هذه الإدارة أجرت عشرات من البحوث عن برامج الراديو والتليفزيون، بعضها على مستوى جيد، ولكنها تهتم بالتعرف على آراء

المستمعين والمشاهدين وهو ما يطلق عليه "بارومتر الاستماع والمشاهدة"، ولا تهتم هذه البحوث بتحليل محتوى واتجاهات المادة التي تقدمها البرامج الإذاعية والتليفزيونية.

إن سعى الرئيس السادات لتصفية التيار الناصري واليساري لم يقتصر ميدانه على الجامعات والنقابات العمالية والمهنية، وإنما امتد أيضاً إلى الصحافة، فعمل على إغلاق مجلتي "الطليعة" اليسارية و "الكاتب" الناصرية ونجح في مسعاه، وحال بين العديد من الكتاب الناصريين واليساريين وبين الكتابة في الصحف القومية وبالتوازي مع هذه المحاولات أخذ في تشجيع صحف التيار الديني لكي تناصره في مهمته لتصفية الفكر الناصري واليساري، فسمح في ١٩٧٦ للإخوان المسلمين بإعادة إصدار مجلة "الدعوة" كلسان حال للجماعة، وهي مجلة صدرت في البداية في ٣٠ يناير ١٩٥١، أي قبل ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ وكان صاحب امتيازها صالح عشماوي أحد قيادات جماعة الإخوان، وقد استمرت المجلة في الصدور بعد ثورة يوليو ١٩٥٢ بسبب انشقاق صاحب المجلة عن جماعة الإخوان المسلمين، وقد تم فصله من الجماعة في نهاية ١٩٥٣، ومع عام ١٩٥٦ أخذت أحوال المجلة في التدهور، وبعد أن كانت أسبوعية تحولت إلى شهرية، وكثيراً ما كانت تتوقف لعدة أشهر. وظلت المجلة على هذه المجال حتى خرج الإخوان من السجون والمعتقلات في أوائل السبعينيات، وفي ١٩٧٦ عادت إلى الصدور في ثوب جديد، وأصبحت تصدر شهرياً بشكل مؤقت على أمل أن تسمح الظروف بتحويلها إلى أسبوعية.

وشجع الرئيس السادات على إصدار مجلة "التصوف الإسلامي" في ١٩٧٩م وخص المجلة بمقال افتتاحي في عددها الأول، كما أرسل خطاباً للشيخ محمد محمود سطوحي رئيس مجلس إدارة المجلة نشرته في العدد التالي، عبر فيه عن تقديره للجهد الذي بذل في تحريرها، كما أكد "أن صدور مجلة التصوف

الإســـلامي في هذه المرحلة الحاسمة من تاريخ نضالنا القومي، يسد فراغاً ثقافياً ويمـــدنا بغذاء روحي ونحن نبني مجتمعنا الجديد على دعائم قوية الأركان من العلم الإيمان".

كذلك شجع السادات على إعادة إصدار صحف التيار الإسلامي غير الرسمي مـــنها مجلـــة "الاعتصام" التي صدرت في ١٩٣٩م عن الجمعية الشرعية، وقد ظلت تصدر حتى قيام ثورة ٢٣ يوليو، وبعدها أخذت تتعثر في الصدور، فتظهر تـــارة وتختفـــي تـــارة أخرى، ولكن في عهد السادات حدث تطور جذري في شخصية المجلة شكلاً ومضموناً فزاد عدد صفحاتها وبدأت تنتظم في الصدور، ثم أدخلت طباعة الأوفست والألوان.

من الملاحظات الجديرة بالانتباه، أهمية الدور الذي لعبة الكتاب كوسيلة إعلام جماهيري في نشر ظاهرة الإسلام السياسي في مصر، ويتصل بذلك ما أشارت إليه الأقوال المسجلة لأعداد غير قليلة من المتشددين الدينيين الذين اشتركوا في بعض الأعمال الإرهابية، حيث ذكروا أنهم لم يجدوا صعوبة في الحصول على الكـــتب الدينية التي تتماشى مع أفكارهم أو تخدمها على المدى الطويل، رغم أن بعـــضها قد لا يكون بالضرورة مماثلاً لأفكارهم، كما لوحظ أن إقبال المتشددين قد تركز على مؤلفات أبو الأعلى المودودي وسيد قطب.

وقـــد شهدت سوق الكتاب في مصر خلال السبعينات والثمانينات طوفاناً من المـــؤلفات الدينـــية التـــي شكلت ما يشبه البنية الأساسية للأفكار المتطرفة التي صـــاغها بعض قادة الجماعات المتشددة في مؤلفاتهم الخاصة، وكان الكثير من هذه الكتب يطبع في مصر وبعضها يأتي من الخارج. أما المؤلفات التي لم يكن مـــسموحاً بطـــبعها فـــي الداخل أو استيرادها من الخارج فقد تولت الجماعات المتـــشددة طبعها وتوزيعها سراً في بعض الأحيان وعلناً في أكثر الأحيان. إن كـــتاب "معـــالم علـــى الطريق" لسيد قطب طبعه على سبيل المثال طلاب كلية

الهندسة بجامعة المنيا في أوراق متفرقة، ثم جمعوها بعد ذلك في كتاب واحد عن غير الطريق الرسمي، ثم أعيد طبع الكتاب في دمشق، ثم بيروت، وعن طريقهما وصل إلى القاهرة، ثم طبع بعد ذلك في القاهرة دون اعتراض من الحكومة.

ومنذ منتصف السبعينات قام عدد من دور النشر المصرية بترجمة ونشر معظم مؤلفات أبو الأعلى المودودي، فنشرت له دار المختار الإسلامي كتب: مبادئ الإسلام، وتذكرة دعاة الإسلام، ودور الطلبة في بناء مستقبل العالم الإسلامي، ونشرت له دار الاعتصام كتب: الجهاد في سبيل الله، وتفسير سورة النور، ونشرت له دار التراث كتب: الإسلام اليوم، والحجاب.

وقامت دار الشروق بالقاهرة بنشر معظم مؤلفات سيد قطب ومن أهمها كتب: معالم على الطريق، والإسلام ومشكلة الحضارة، وفي ظلال القرآن، ونحو مجتمع إسلامي، والمستقبل لهذا الدين، وهذا الدين، ودراسات إسلامية والعدالة الاجتماعية في الإسلام، وقامت دار الزهراء بنشر معظم مؤلفات الإمام الخميني ومفكري الثورة الإيرانية.

وإذا كان المتشددون الدينيون قد اعتمدوا في البداية على كتابات المودودي وسيد قطب وبعض أقطاب الإخوان المسلمين إلا أنهم سرعان ما بدءوا في صياغة أفكارهم الخاصة، وظهرت على التوالي مجموعة من المؤلفات لأقطاب الجماعات المتشددة، وقد اتخذت معظم هذه المؤلفات شكل "الرسائل" و "الكتيبات" التي طبع بعضها في حين نسخ البعض الآخر بخط اليد في العديد من النسخ، أو صور ميكانيكياً بالمئات من النسخ، وبدأ الاعتماد عليها بشكل أساسي في الدعوة. ولشكري مصطفى، قطب جماعة التكفير والهجرة، عدد من المؤلفات أو "الرسائل" التي تعرض فكر جماعته وأهمها كتاب "الخلافة" ويتكون من ستة أجزاء، كتب كل جزء منه في كراسة مستقلة، كذلك شارك بعض قادة الجماعة

فـــي وضع عدد من المؤلفات مثل "كتاب الأسماء" وكتاب "الشرك" و "التبيين" و "مغفـــرة الصغائر" والإصرار على الذنوب والتأويلات والتوسمات وغيرها من المـــؤلفات، وهـــذه الكـــتب أو الرسائل لم يكن يسمح بتوزيع بعضها على عامة المسلمين، وإنما تقصر على الخاصة من أعضاء الجماعة، ويقوم دعاة الجماعة بتدريـــسها للأعـــضاء، ثم يجري بعد ذلك نشر الأفكار التي تحتوي عليها هذه الكتب على عامة المسلمين بالتلقين شفاهة وبالتدريج حتى يمكن لهم قبولها.

[٢]

فعالية الاتصال المباشر

لقد اعتمدت جماعات الإسلامي السياسي بشكل أساسي- على الاتصال والإعلام المباشر بنمطيه الشخصي والجمعي في نشر أفكارها أكثر مما اعتمدت على الاتصال الجماهيري، فلجأت إلى الاتصال الشخصي لبناء جهازها التنظيمي، واستخدمت الاتصال الجمعي للتسلل ثم الهيمنة بعد ذلك على العديد من الزوايا والمساجد الأهلية الصغيرة في المناطق الشعبية في المدن، وفي بعض القرى النائية في الأرياف وخاصة في صعيد مصر، وقد غلب الطابع السري على استخدامها للاتصال الشخصي، في حين غلب الطابع العلني على استخدامها للاتصال الجمعي.

ومن المهم أن نعترف بأن جماعات الإسلام السياسي نجحت إلى حد كبير في استخدام مهارات الاتصال والإعلام المباشر بكفاءة وفاعلية، مما مكنها من التغلغل بين قطاعات مؤثرة في المجتمع مثل المدارس والجامعات والنقابات العمالية والمهنية، وهو الأمر الذي يثير قضية مهمة تتعلق بإعادة تقييم دور وسائل الاتصال المباشر ومدى فاعليتها في عصر الاتصال الجماهيري، خاصة بعد التطور التكنولوجي المتلاحق في إمكانات وسائل الاتصال والإعلام الجماهيري، وهو التطور الذي جعل الكثيرين يقللون من شأن الإعلام المباشر أو لا يعطونه الاهتمام الذي تستحقه بسبب انبهارهم بما تحققه وسائل الإعلام

الجماهيرية من تأثير يضاف على ذلك أن الكثير من المسئولين في مصر مازالوا متأثـرين بالتجربة الناصرية في استخدام الاتصال والإعلام الجماهيري، حيث اعـتمد نظـام عبد الناصر على وسائل الإعلام الجماهيرية وخاصة الراديو ثم التليفزيون كبديل عن العمل السياسي الحزبي الذي يعتمد على الاتصال المباشر بالجماهير.

والحقيقة أن الإعلام المباشر يلعب دوراً رئيسياً في الاتصال الإنساني، وفي حـالات كثيرة قد يتفوق في تأثيره وفاعليته على الاتصال الجماهيري، فالإعلام المباشر يتميز بارتفاع درجة المشاركة بين المرسل والمستقبل لأن رجع الصدى يـدرك علـى الفـور، فالمرسل يستطيع أن يدرك، وعلى الفور مدى استيعاب المستقبل للرسالة الإعلامية التي ينقلها إليه، ومدى اقتناعه بها، بحيث يستطيع أن يعـدل ويـبدل ويغير من طرق عرض الرسالة حتى تحقق أكبر قدر ممكن من التأثيـر، يحـدث ذلك في المحادثات الشخصية وفي الندوات والمؤتمرات وفي قاعات الدرس والمحاضرات، وذلك كله لا يمكن أن يتحقق عندما تنقل "الرسالة الإعلامـية" مـن خلال وسائل الإعلام الجماهيرية، ذلك أن الوسيلة سواء كانت صـحيفة أو راديـو أو تليفزيوناً أو غير ذلك، تفصل ما بين المرسل والمستقبل بحـيث لا يرى المرسل رد فعل رسالته على المستقبل إلا بعد فترة طويلة وعن طـريق الاسـتبيانات واسـتطلاعات الرأي العام أو الخطابات التي تصل من الجمهور.

وقد أجرى العديد من التجارب لقياس قوة تأثير كل وسيلة من وسائل الإعلام، فتبـين فـوز المحادثـة الشخصية بالمرتبة الأولى، وتليها في الترتيب المناقشة الجماعية، وبعدها يأتي التليفزيون ثم الراديو ثم الصحف فالكتب[٨].

كذلك أكد العديد من الأبحاث العلمية أن فاعلية الإعلام المباشر وتأثيره تزداد بـين الجماعات الصغيرة، في حين تضعف كلما تضخمت الجماعات الصغيرة،

لـــذلك فـــالإعلام المباشـــر أكثر فاعلية في القرية منه في المدينة، وفي الأحياء الشعبية في المدن أكثر مما في الأحياء الراقية[٩].

ولكي تزداد الصورة وضوحاً، من الضروري التأكيد على أن أهمية الإعلام المباشـــر تزداد في فترة التغيير الاجتماعي أو السياسي التي يمر بها مجتمع ما، مثل الثورات الاجتماعية أو الانقلابات السياسية أو الانتخابات أو الحروب وغير ذلـــك من الأمور المشابهة، ترى ذلك في كثير من حركات التحرير الوطني في العالم الثالث وفي الثورة الثقافية في الصين وثورة الخميني في إيران. فالإعلام المباشـــر فـــي هـــذه المجتمعات لعب دوراً كبيراً في الدعوة إلى التغيير، وكان للإعـــلام المباشر أيضاً دور بارز فيما جرى من متغيرات في الاتحاد السوفيتي ودول شرق أوروبا[١٠].

إن تبني الفرد لأي فكرة جديدة يمر بخمس مراحل، وهي الإدراك والاهتمام، ثم المحاولة ثم الاقتناع وأخيراً الاعتناق أو التبني، وقد أكدت البحوث العلمية أن وســـائل الإعلام الجماهيرية تكون ذات تأثير أكبر في مرحلة الإدراك مما هي عليه في المراحل التالية إذا ينتقل الفرد بعد تعرضه لوسائل الإعلام الجماهيرية وتحديد ما هو جديد بالنسبة له، إلى عائلته وجيرانه وأصدقائه، يسألهم ويناقشهم بالجديـــد الـــذي تعرف عليه، لذلك فإن وسائل الإعلام الجماهيري أهم للمتبنين الأوائل، في حين أن الإعلام المباشر أهم بالنسبة للمتبنين الأواخر[١١].

وهـــناك العديـــد مـــن الشواهد التي تؤكد إدراك الجماعات الدينية المتشددة للإمكانـــات الهائلة للإعلام المباشر، فمن الملاحظات اللافتة للنظر أن معظم من انضموا إلى هذه الجماعات المتشددة، تم تجنيدهم عن طريق الاتصال الشخصي من قبل زملائهم في الجامعة أو المعهد أو عن طريق الأقارب والأصدقاء، كما تبين أن الكثير من العناصر المتشددة تجمع بينهم روابط القربى أو المصاهرة أو

الجيـــرة أو الـــزمالة. ولقد أسهمت تلك الصلات في توثيق روابط العقيدة بينهم، ولعل ذلك يفسر السبب في الصعوبة التي واجهها جهاز الأمن في اختراق بعض الجماعات المتشددة من الداخل.

إن أســـلوب الدعـــوة والتجنيد في معظم الجماعات المتشددة يتم عن طريق الحـــوار الشخـــصي أو المناظرات الجماعية الجدلية، وخاصة في المساجد بعد صـــلاة الجمعـــة، حيث يتم شرح فكر الجماعة وتوجهاتها أو الرد على ما يثار ضدها من انتقادات، وقد بلغ من اهتمام هذه الجماعات بالدعوة أن تفرغ بعضهم بالكامـــل لها، فتقوم الجماعة بإعالة هذا المتفرغ حتى لا يضطر للانشغال بشيء آخـــر، ويخـــتار لهـــذه المهمـــة أشخاص يتميزون بالقدرة على الإقناع والجدل والمحـــاورة والفـــصاحة وطلاقـــة اللسان والبراعة في استخدام أساليب التأثير البياني.

وهـــم فـــي ذلك يقتدون بالخوارج الذين عرفوا في تاريخ الإسلام بفصاحتهم وبـــراعتهم في الخطابة والتأثير في الناس، لدرجة أنه قيل إن حديثهم أسرع إلى القلوب من النار إلى اليراع، كما يحكي أن الخليفة الأموي عبد الملك بن مروان سمع برجل من الخوارج، فدعاه لمجلسه وطلب منه الرجوع عن مذهبه، ثم تكلم الخارجي فجعل يشرح مذهبه ويزينه بلسان طلي حتى قال الخليفة: لقد كاد يوقع في خاطري أن الجنة خلقت لهم وأنني أولى بالجهاد منهم ثم رجعت إلى ما ثبت الله على من الحجة ووقر في قلبي الحق!.

وهـــناك الكثيـــر مـــن الـــشواهد التي تؤكد وعي جماعات الإسلام السياسي بخطـــورة الـــدور الذي يلعبه الاتصال والإعلام المباشر في نشر الأفكار، ولعل ذلـــك يفـــسر شـــدة اهتمامها بالتسلل إلى كل المنافذ التي يمكن أن يتحكموا من خلالهـــا فـــي وســـائل الإعلام المباشر في المجتمع. وعلى سبيل المثال ركزوا

جهودهم في التسلل إلى كلية دار العلوم بجامعة القاهرة لمعرفتهم بكونها المصدر الأساسي لتغذية المدارس الابتدائية والإعدادية بالمدرسين في معظم التخصصات، وهو الأمر الذي يمكنهم من غرس أفكارهم في عقول النشء في سن مبكرة، كذلك حاولوا التسلل إلى كليات التربية وكليات التربية النوعية. وفي الوقت الذي نراهم لا يقبلون على الالتحاق بالكليات الأزهرية العملية كالطب والهندسة، نراهم يكادون يحتكرون معظم الكليات الأزهرية النظرية لكونها مصدراً رئيسياً لمدرسي اللغة العربية في مدارس وزارة التربية والتعليم، كما أنها المصدر الأول للوعاظ وخطباء المساجد.

لذلك لم يكن غريباً أن نرى الكثير من المدرسين والمدرسات في المدارس الحكومية والخاصة يفرضون على الطالبات ارتداء الحجاب، كما قام بعضهم بالفصل بين التلاميذ والتلميذات في المدارس المختلطة، وفي الوقت ذاته وجد الكثير من الوعاظ والخطباء في المساجد الحكومية والأهلية يدعون صراحة لأفكار الجماعات المتشددة بين المصلين، وقد اعترف وزير تعليم سابق بأنه قام باستبعاد ألف مدرس من التدريس، وحولهم إلى وظائف إدارية لاعتناقهم الأفكار المتطرفة، ورغم ضخامة الرقم إلا أنه في نظر البعض لا يمثل الحقيقة كلها.

اعتقد أننا الآن مؤهلون للإجابة عن التساؤلات التي طرحت في البداية، حول مدى مسئولية الإعلام في نشر التطرف، إن بذرة التطرف التي انبثقت داخل السجون والمعتقلات في الستينات ما كان لها أن تنمو وتنتشر في المجتمع المصري دون مساعدة فعالة من وسائل الإعلام، وللحق نقول إنه إذا كان السادات مسئولاً عن نشر الفكر المتطرف بسبب تشجعيه التيارات الدينية المتشددة لمواجهة معارضيه من الناصريين واليساريين، فإن أساليب القمع غير الإنسانية وغير المبررة في السجون والمعتقلات الناصرية قد أوجدت هذا الفكر.

وفي الوقت ذاته فإن تقاعس الإعلام عن مواجهة المتشددين ولفترة طويلة من الثمانينات، مكن هذا الفكر المتطرف من الوصول إلى مواقع مؤثرة في المجتمع وخاصـــة في النقابات والجامعات، مما أصاب بعض فصائل المتشددين بالغرور الـــذي صـــور لهـــم قدرتهم على القفز إلى السلطة في بداية التسعينات. وعندئذ أدركت الدولة متأخرة حجم الخطر فلجأت إلى المواجهة الأمنية العنيفة لجماعات التطرف، فكان أن تحول التطرف إلى إرهاب.

[٣]

الإعلام هو الحل

مـــن المؤكد أن مصر عانت كثيراً من تبعات تحول بعض جماعات الإسلام الـــسياسي من التطرف إلى الإرهاب، وقد خرجت البلاد من التجربة بالعديد من الدروس، لعل من أهمها أن المواجهة الأمنية لا تكفي وحدها لحل المشكلة، وإنما لابد وأن يسير معها على خط واحد حلول سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية.

والإعـــلام واحد من هذه الحلول، ولعله أخطرها وأكثرها تأثيراً في دفع كلا الطرفين: السلطة وجماعات الإسلام السياسي إلى تبني الخيار الديموقراطي.

فالحـــل الإعلامي للمشكلة يقوم على إمكانية أن يلعب الإعلام دوراً في دفع جماعـــات الإســـلام الـــسياسي المعـــتدلة إلى الانحياز إلى الخيار الديموقراطي والانخـــراط في العملية السياسية الديموقراطية في مجتمعاتها، وفي الوقت ذاته يقـــوم الإعـــلام، بتـــشجيع الـــنظم الـــسياسية العربية إلى الانحياز إلى الخيار الديموقراطي وتطوير العملية السياسية في المجتمع باتجاه الديموقراطية، كوسيلة لجذب تيار الإسلام السياسي المعتدل للمشاركة في العملية السياسية.

إن محاصرة تيار الإسلام السياسي المعتدل، والضغط المستمر عليه لا يمكن أن يـــستمر إلـــى مـــا لا نهايـــة، وقد يدفع القمع المستمر والضغط المتواصل والحرمان من العمل السياسي فئات من هذا التيار المعتدل إلى التحول إلى التيار المتطـــرف يأساً من حدوث تطور في العملية السياسية الديموقراطية، هذا الدور

المـــزدوج للإعـــلام لا بديل عنه لتجنب وقوع صراع لا مفر منه إذا ما ظلت المواقف جامدة دون تغيير أو تطوير.

ويمكـــن في هذا المجال الاستفادة من تجربة دول غرب أوروبا مع الأحزاب الـــشيوعية والاشتراكية في النصف الأول من القرن الماضي، حيث تمكنت هذه المجتمعات من استيعاب الكثير من الأحزاب والتنظيمات الشيوعية والاشتراكية وإشـــراكها في العملية السياسية من خلال تهيئة الظروف المناسبة لإيجاد تقارب تدريجـــي بـــين الـــسلطة والأحزاب الشيوعية والاشتراكية، بحيث انتهى الأمر بالاعتراف المتبادل بين الطرفين.

لقـــد شـــهدت دول غـــرب أوروبا في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العـــشرين تطـــورات سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية بالغة الأهمية، حيث أدى نمو الصناعة في هذه الفترة إلى زيادة حدة المنافسة، وهدد ذلك في كثير من الأحـــيان سلامة البناء الاقتصادي للمجتمع كله، وقد دفع ذلك الخطر إلى اتخاذ مجمـــوعة مـــن الإجراءات والتشريعات التي تسمح بتدخل الدولة في الاقتصاد الرأســـمالي بحيث اتسع المفهوم الليبرالي ليشمل الحركة التي أطلق عليها دولة الرفاهية أو الخدمة العامة أو دولة الرفاهية العامة، وهي حركة تدعو إلى تدخل الدولة لتحقيق مجموعة من التشريعات التي تستهدف تخفيف حدة الرأسمالية عن طريق تقديم بعض التنازلات لصالح الطبقة العاملة والفقراء كقوانين التأمين ضد البطالة والتأمين ضد العجز والتأمين الصحي والتأمين على الحياة، بل إن أفكاراً مثل الضرائب التصاعدية التي تفرض لصالح الأغلبية صارت جزءاً أساسياً من الفكـــرة الليبـــرالية، وأصـــبح جوهر المبدأ الليبرالي يقول بأن الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج يجب أن تبقى، ولكن لابد وأن ينظم نتاج هذه الملكية بحيث يمكن تقديم العون لمن لا تمكنهم أجورهم من التمتع بمستوى معيشي معقول، لذلك فقد صار المثل الأعلى الليبرالي هو إقامة دولة الرفاهية.

وفي هذه الفترة كانت غالبية الأحزاب الاشتراكية في دول غرب أوروبا تدين بالماركسية مثل الحزب الاشتراكي الديموقراطي الألماني (١٨٧٥م) والاتحاد الديموقراطي الأسباني (١٨٧٩م) والاتحاد الاشتراكي الديموقراطي الدانمركي (١٨٧٩م) والاتحاد الديموقراطي الاشتراكي في بريطانيا (١٨٨٤م). ولكن سرعان ما بدأت هذه الأحزاب في الابتعاد تدريجياً عن الماركسية مع بداية القرن العشرين عندما أدخلت تغييرات جوهرية على قوانين الانتخابات في كثير من دول غرب أوروبا جعلت من الممكن أن يحصل الاشتراكيون على عدد من المقاعد البرلمانية التي منحتهم قوة سياسية أخذت تنمو باستمرار ومكنتهم بالتدريج من الحصول على مكاسب هامة لجمهور الناخبين، وبمرور الوقت صار من الممكن لهذه الأحزاب أن تحصل على الأغلبية البرلمانية، وأن تصل إلى الحكم(١٢).

ولم تكد الحرب العالمية الأولى تضع أوزارها (١٩١٤- ١٩١٨م) حتى كان الطلاق قد تم نهائياً بين الأحزاب والحركات الاشتراكية الديموقراطية وبين الماركسية، وتشكل الأساسي الأيديولوجي للمذهب الاشتراكي الديموقراطي الذي يقوم على الديموقراطية البرلمانية بديلاً عن دكتاتورية البروليتاريا، والذي يرى أن الاشتراكية يمكن أن تقوم عن طريق الأسلوب البرلماني بدلاً من الثورة، والذي يؤمن بالقومية لا بالأممية، رافضاً في نفس الوقت مفهوم الثورة العالمية.

وبعد أن كانت الماركسية تبسيط ظلها على جميع أعضاء الدولية الأولى (١٨٦٤م) والدولية الثانية (١٨٨٩م) انفصل الجناح الثوري في الحركة الاشتراكية ليكون الدولية الثالثة (الكومنترن) في ١٠ مارس ١٩١٩م وضمت الأحزاب التي اعتمدت الأيديولوجية الماركسية برنامجاً لها، بينما أحيا الجناح الإصلاحي في الحركة الاشتراكية (الدولية الثانية) في عام ١٩١٩م، وضمت الأحزاب الاشتراكية الديموقراطية وسميت الدولية الثانية بدولية العمال

الاشتراكيين وذلك في مؤتمر هامبورج عام ١٩٢٣م، ولا تزال هذه الدولية قائمة حتى اليوم وتضم غالبية الأحزاب والحركات الاشتراكية الديموقراطية في العالم(١٣).

ومن المهم أن نؤكد أن الإعلام وبخاصة الصحافة لعبت دوراً كبيراً في أحداث هذا التقارب المتبادل الذي حدث بين الأحزاب الماركسية الأوروبية وبين الحكومات في بلدانها، حيث أتاحت حرية الصحافة في هذه المجتمعات الديموقراطية مناخاً مناسباً لحوار استمر طويلاً بين الطرفين وقد أدى في النهاية إلى التقريب بينهما، بحيث شكلت الصحافة ميادين اختبار لمدى جدية الخيار الديموقراطي لدى الطرفين، وبعد سنوات غير قليلة من الفشل وعدم الثقة، أتى الحوار بثماره التي تجسدت في تطوير الحكومات الغربية لقوانينها بحيث تسمح بمشاركة الأحزاب الاشتراكية في الانتخابات البرلمانية وفي الحكم، ومن ناحية في تطوير الأحزاب الاشتراكية الأوروبية لأفكارها بحيث تخلت عن مفاهيم الثورة ودكتاتورية البروليتاريا لصالح الانتخابات الديموقراطية والوصول إلى الحلم عن طريق البرلمان.

واعتقد أن التجربة المصرية في التعامل مع جماعات الإسلام السياسي وخاصة الجناح المعتدل منها، قد سارت خطوات غير قصيرة في مسألة التقارب بين السلطة وجماعة الإخوان المسلمين وكافة أطياف الجناح المعتدل في العمل الإسلامي(١٤).

ورغم التشدد الظاهر من السلطة في عدم الاعتراف بشرعية الجماعة، إلا أن السلطة أبدت أخيراً استعدادها للاعتراف بشرعية الجماعة إذا ما قامت بتشكيل حزب سياسي لا يخلط بين الدين والسياسة، ورغم أن الجماعة استقبلت هذه الدعوة بتحفظ إلا أنها سرعان ما بدأت تفكر بالفعل في التحول إلى حزب سياسي، وقدمت إلى الرأي العام مشروعاً لبرنامج هذا الحزب بدا واضحاً فيه

أنهـــا لم تحسم بعد فكرة عدم الربط بين الدين والدولة، بدليل أن برنامج الحرب المقتـــرح نضمن اقتراحاً بتشكيل لجنة من علماء الدين ويعرض عليها قرارات المجالس النيابية لإجازتها وكذلك قرارات رئيس الجمهورية التي تصدر بقانون في غيبة البرلمان، وهو ما يجعل برنامج الحرب المقترح أقرب إلى الدعوة إلى الدولة الدينية وأبعد عن الدعوة إلى الدولة المدنية.

ولـــن يكون هذا هو نهاية المطاف في العلاقة بين السلطة وجماعة الإخوان المـــسلمين وإنمـــا هي خطوة في طريق طويل للتقارب بين الطرفين وقد علمتنا التجربة أنهما يتقدمان في طريق التقارب خطوتين، ثم يتراجعان خطوة وهكذا، ففـــي إحدى المرات سمحت السلطة للجماعة بدخول البرلمان تحت لواء حزب الـــوفد عـــام ١٩٨٤م، ومـــرة ثانية سمحت الحكومة للجماعة بدخول البرلمان كمستقلين عام ٢٠٠٥م، فهل تكون الخطوة القادمة السماح لهم بدخول الانتخابات وبالتالي البرلمان كأعضاء في حزب سياسي خاص بهم..؟

المهـــم أن يستمر السير في طريق التقارب مهما بدت الخطوات بطيئة، ولا يجب أن يزعجنا كثيراً عمليات القبض والإفراج المستمرة من قبل السلطة لأفراد وقيادات من الجماعة، فهذا يندرج غالباً في التراجع خطوة، قبل التقدم بخطوتين!

وفي هذه الفترة بالذات يمكن للإعلام وبخاصة الصحافة أن تلعب دوراً هاماً في عملية التقارب بين الطرفين، حيث تتاح الفرصة للجماعة بأن تطرح أفكارها بـــدون قـــيود أو ضـــغوط، وفـــي المقابـــل يجري مناقشة هذه الأفكار ونقدها بموضـــوعية ورغـــبة فـــي خلق حوار جاد وصحي يؤدي إلى التقارب لا إلى التـــباعد، وصحيح أن بعض أفراد في الجماعة وكذلك عدد من المتعاطفين معها يطـــرحون بين حين وآخر جانباً من أفكار الجماعة ورؤها، ولكن هذا لا يكفي وحده لإقامة حوار بناء بين الطرفين، بل يحدث في أحيان كثيرة أن يسعى بعض من يعبرون عن الجماعة في الصحافة ووسائل الإعلام إلى إشعال الخلاف بين

الطـــرفين والإيقـــاع بينهما رغبة في استمرار الصدام لمصالح أطراف أخرى بعـــضها معـــروف ومرئـــي وآخر مجهول وغير مرئي، وإذا ما أجرينا تحليلاً لمـــضمون عدد من الصحف الخاصة وبعض الصحف الحزبية التي تقدم نفسها كمدافـــع عـــن الإخـــوان المـــسلمين، فسوف نكتشف أنهم لا يخدمون الجماعة وأفكارهـــا بقدر ما يخدمون مصالحهم ويضرون بالجماعة، لذلك يحتاج تطوير الـــتقارب بين السلطة والإخوان المسلمين، أن يسمح لهم بأداة إعلامية صريحة وواضـــحة للتعبير عنهم، يمكن من خلالها إجراء حوار علني مع أفكارهم على مـــرأى ومـــسمع من الشعب كله ليكون مشاركاً في الحوار وشاهداً أو رقيباً في ذات الوقت.

وإذا كان الجيش قد لعب دور (الضامن) لاستمرار الديموقراطية في التجربة التركية فإن تنمية وعن الشعب بضرورة الديموقراطية سيلعب دور الضامن في التجـــربة المـــصرية والإعلام وحده هو القادر على إقناع المواطنين بضرورة الديموقـــراطية، والنظر إليها كأسلوب حياة يلزم الجميع بمسئولياتهم ويصون في ذات الـــوقت حقوقهم، عندئذ يصير الشعب قادر على حماية نفسه من المغامرين والإنقلابيين وأنصار السلطة المطلقة، سواء ارتدوا زي العسكر أو مسوح رجال الدين.

هوامش الفصل الثامن

1- Stevenson. N: Understanding Media Cultures, Social Theory and Masscommunication. Sage. Publications. London. 1995. p.p. 42- 47.

2- Tofler. A.: The Third Wave. Macmillan. London. 1980, p.p. 202- 209.

٣- رمضان. عبد العظيم: جماعات التكفير في مصر، الأصول التاريخية والفكرية- الهيئة المصرية العامة للكتاب- القاهرة- ١٩٩٥، صـ٩٤.

٤- كمال محمد. إيهاب: الإخوان المسلمون- الحرية للنشر والتوزيع- القاهرة- ٢٠٠٦م- صـ٢٥- ٢٦.

٥- علي. عبد الرحيم: الإخوان المسلمون، أزمة تيار التجديد. مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات القاهرة ٢٠٠٤، صـ ٦٨.

٦- الكتاب السنوي لاتحاد الإذاعة والتليفزيون عن الأعوام من ١٩٧٩- ١٩٨١م.

٧- المصدر السابق.

8- Winston. B.: Media Technology and Society. A History from the telegraph to the Internet. Routledge. London. 1998. p.p. 33- 36.

9- Karen. S: Strategic Political communication, Rethinking, Social influence persuation, and propaganda. Rowman and littlefield. London. 2004. p.p. 42- 48.

10- Poster. M.: The Second Media Age. Cambridge. London. New york. 1995. p.p. 82- 87.

11- Holmes. David: Communication theory. Sage. London. New york. 2005. p.p. 122- 132.

12- Ball. Terence and Dagger. Richardb: political ideologies and the Democratic Ideal. HarperCollins. Publishers. New york. 1997. p.p. 15- 20.

13- Novak. Michael: The Spirit of Democratic Capitalis m. Atouchstone Book. New york. Therd Edition. 2001- p.p. 29- 31.

١٤- لمـــزيد مـــن التفاصـــيل في مجال العلاقة بين السلطة وجماعات الإسلام السياسي أنظر:

Mourad. Mahmoud: the terrorist phenomenon. General Egyptian Book Organization. Cairo. 1997.

الـــشيخ. ممـــدوح: الجماعـــات الإســـلامية المصرية المتشددة. مكتبة مدبولي- القاهرة- ٢٠٠٥م.

يوسف. السيد: الإخوان المسلمون والدولة الإسلامية- العربي للنشر والتوزيع- القاهرة- ١٩٩٦م.

رمـــضان. عـــبد العظيم: الإخوان المسلمون والتنظيم السري- الهيئة المصرية العامة للكتاب- القاهرة- ١٩٩٣م.

كروم. حسنين: الإخوان المسلمون والصلح مع إسرائيل- القاهرة- ١٩٨٥م.

عـــبد الفتاح. نبيل: المصحف والسيف، صراع الدين والدولة في مصر- مكتبة مدبولي القاهرة- ١٩٨٧م.